وزارة العمل والتنمية الإجتماعية

تقرير السودان حول تمكين المرأة وصلة ذلك بالتنمية المستدامة

الدورة (65) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة

سبتمبر 2020

محتويات التقرير :

المقدمة:

- الأسس والمعايير التي تم إتخاذها في سبيل تقوية الأطر القانونية والسياسات التي تراعي حساسية النوع الاجتماعي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030م .
- الخطط والبرامج المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .
- الخطوات المتخذة لدعم قيادة المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات في مجال التنمية المستدامة.
- السياسات الاقتصادية والاجتماعية خاصة بتوظيف المرأة على ضوء جائحة كورونا .
- المعايير والإجراءات التي تم وضعها لتنفيذ الحماية المجتمعية للمرأة وتوفير خدمات الرعاية والقدرة على الوصول إليها في ظل الاستجابة لجائحة كورونا وكذلك الاجراءات والسياسات المتخذة .
- الخطوات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بدعم منظمات المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا .
- الخطوات العملية التي تم اتخاذها فيما يتعلق بجمع البيانات ومتابعة ومراقبة الآثار الاجتماعية والاستجابة لها في ظل جائحة كورونا.
- الخاتمة .
- المرجعيات(الوثيقة الدستورية ، أولويات الحكومة الانتقالية) .

مقدمة :

وفاءً بالتزامات السودان فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدات العالمية والإقليمية المتفق عليها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، فقد شكلت قضايا المرأة وتنميتها محوراً إستراتيجياً للدولة ،وأحد أهم الأولويات الفترة الانتقالية بوضع السياسات والخطط والبرامج التي تعكس تطلعات المرأة عبر محاور متعددة ، لعبت المرأة السودانية دوراً كبيراً في إنجاح ثورة ديسمبر بل كانت المحرك الأساسي لها، تنادي بحقوقها في المساواة والعدالة. وبرز دور المرأة في العديد من مراحل الثورة لتجد ثمرة ذلك في الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية في المادة (49) حقوق المرأة ([1]) ضماناً للعدالة الانتقالية للنساء والمحافظة على حقوقهن .

يجئ إعداد هذا التقرير بناء على طلب بعثتنا الدائمة بنيويورك عبر وزارة الخارجية لتسليط الضوء على الانجازات التي تحققت والتقدم المحرز في المجالات الحاسمة للجهود التي بذلتها الدولة لمجابهة جائحة كورونا واحتواء آثارها الاقتصادية والاجتماعية علي النساء ، بجانب التدخلات اللازمة لرسم خارطة طريق مستقبلية تلبي تطلعات المرأة بما يتسق وأهداف التنمية المستدامة .وكذلك الاستنتاجات المتفق عليها خلال الدورة (60) للجنة وضع المرأة للفترة من 14-24مارس 2016م لتضمن هذه الانجازات في تقرير السيد الأمين العام للأمم المتحدة.

[1] الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019

أولاً :- الأسس والمعايير التي تم إتخاذها في سبيل تقوية الأطر القانونية والسياسات التي تراعي حساسية النوع الاجتماعي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030م

تَبنى السودان الأجندة العالمية الجديدة للتنمية المستدامة، وقامت الحكومة بإعداد التدابير المؤسسية والفنية لتوطينها وإمتلاكها وتنفيذها، ويشمل ذلك الآلية الوطنية رفيعة المستوى للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والبرنامج الوطني للتنمية المستدامة 2016-2030. ومن إختصاصاتها التحقق من إدماج البرنامج الوطني للتنمية المستدامة في خطة الدولة والخطط القطاعية للوزارات ومشروعات التنمية على مستوى الولايات، وربطها بقضايا التنمية المستدامة بالتركيز على الهدف الخامس المعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاهداف ذات الصلة ،و هنالك العديد من التدابير والإجراءات ,والمعايير التي تم اتخاذها في تقويه الأطر القانونية والسياسات التي تراعي النوع الاجتماعي ، منها: الهياكل والمؤسسات الرسمية متمثلة في الإدارة العامة للمرأة والأسرة ووحداتها بالوزارات القطاعية و بالولايات ،وحدة مكافحة العنف ضد المرأة واذرعها بالولايات ،وحدة حماية الاسرة والطفل ،منظمات المجتمع المدني ،المراكز البحثية العاملة في المجال والتي تعمل من اجل تمكين المرأة وتعزيز حقوقها تحقيقا للمساواة بين الجنسين ورفع قدرات العاملين في المجال. يأتي ذلك بالتنسيق مع الشركاء وأصحاب المصلحة من منظمات مجتمع مدني والجماعات النسوية والخبراء بين الجنسين بجانب المؤسسات (النسوية) العدلية لتسهيل الوصول للعدالة ومنها ما جاء في المادة (48) و(49) من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية وهي المساواة أمام القانون ، وأن تكفل لها الدولة حقوقها السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية ، وحقوق المرأة في جميع المجالات وتعزيزها من خلال التمييز الإيجابي، والعمل علي تحقيق السلام العادل والشامل انهاء الحرب، تطبيقا لقرار الأمم المتحدة 1325 الخاص بالمرأة الامن السلام، فقد تم إنفاذ ورشة عمل فنية لمراجعة وتطوير مسودة الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 المرأة ، الأمن السلام؛ ديسمبر 2019م بمشاركة واسعة من الشركاء ممثلين من الوزارات القطاعية ، مراكز دراسات السلام بالجامعات ، منظمات المجتمع المدني ، القانونيين ، الإعلاميين ومجموعة من الناشطين في المجتمع المدني وممثلات للنازحات بولايات شمال وغرب دارفور. الهدف من الورشة تعزيز دور الجهات الرسمية ومشاورة منظمات المجتمع المدني حول محاور القرار1325 والقرارات اللاحقة وآليات

تنفيذه على المستوى المحلي للمساهمة في وضع الإقتراحات العملية التي تعين في وضع خطة العمل الوطنية المرأة –الأمن– السلام مما يلاءم واقع النساء في السودان ما بعد ثورة ديسمبر 2019، **ومن ابرز توصياتها:**

ضرورة الانضمام إلي المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة خاصة إتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والميثاق الإفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا (موبوتو) ، والعمل على وضع خطة وطنية بمشاركة كافة أطياف المجتمع والمؤسسات الرسمية بالتركيز على مشاركة المرأة النازحة وتضمين إحتياجاتها في الخطة ، ومن ثم أقيمت عدد (13) ورشة تشاورية في ولايات مختلفة في السودان هدفت إلي الوقوف علي أولويات واحتياجات النساء بالولايات وإستغلال نقاط القوة وتذليل نقاط الضعف وتضمينها في الخطة الوطنية ، تكللت تلك الجهود بإجازة مجلس الوزراء للخطة الوطنية بالقرار (179) لسنة 2020م وتعتبر الخطة الضامن الاكبر لمشاركة النساء في السلام وإعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالحروب وتعزيز دورهن في عمليات السلام والمؤسسات السياسية فضلا عن تحقيق العدالة الإجتماعية بجانب الإرادة السياسية والعمل على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامتها ووضعيتها ، وتوفر الرعاية الصحية المجانية لها ، وأيضاً تعديل عدد من القوانين والمواد وجعلها أكثر انصافا للمرأة و تعزيز لحقوقها، بعد الثورة التي شهدها السودان سعت الجهات المعنية بدمج التنمية المستدامة في خططها واستراتجياتها الإنمائية الوطنية القائمة وموائمة وتكييف أهداف التنمية المستدامة مع الاحتياجات الوطنية .

ثانياً :- الخطط والاستثمارات المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تعمل الدولة من اجل إحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات التي تهدف إلي سد الفجوة بين الجنسين وذلك عبر تنفيذ التزاماتها الدولية المتمثلة في إعلان ومنهاج عمل خطة بكين وخطة 2030 بمشاركة أصحاب المصلحة ، فالدعم الذي تقدمه الدولة والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة يسهم في الحد من أوجه عدم المساواة ويساعد في الحد من الفقر وإدماج عمل المرأة في كل القطاعات علي مستوي المركز والولايات والمجتمعات القاعدية ، حيث تبنى الميزانية القومية سنوياً على مقترحات ترفع من الوزارات والمؤسسات القومية بما في ذلك المؤسسات المعنية بالمرأة حيث تبني علي الخطط والإستراتيجيات القومية التي تستصحب النوع الإجتماعي والمساواة بين الجنسين وذلك بالإعتماد على المرجعيات الوطنية والدولية وتخصيص ميزانيات موجهة لقضايا المرأة حيث ساهم ذلك في انجاح عدد من المشاريع والبرامج ، مراجعة الانضمام للمعاهدات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، تعديلات في عدد من المواد والقوانين الوطنية وإلغاء القوانين والمواد التي تحد من حريتها) بجانب إتخاذ إجراءات فيما يلي زيادة التمويل المخصص لبرامج المساواة بين الجنسين من خلال توقيع الاتفاقيات مع الجهات المانحة ذات الصلة منها البنك الدولي ، بنك التنمية الافريقي ، ووكالات الأمم المتحدة والعديد من المؤسسات الإقليمية والدولية والعمل على تعزيز الآليات والمعايير من خلال توسيع دائرة آليات المرأة

لتشمل القطاعات المختلفة (التمويلية ، الحقوقية ، الأكاديمية) على مستوى المركز والولايات والتمهيد لإنشاء آليات ذات صلاحيات أكبر (مفوضية المرأة والمساواة النوعية) بحسب ما نصت عليه الوثيقة الدستورية الانتقالية.

ثالثاً :- الخطوات المتخذة لدعم قيادة المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات في مجال التنمية المستدامة

بناء علي تأكيد الوثيقة الدستورية لتعزيز حقوق النساء وأولويات الفترة الانتقالية المتمثلة في مشاركة النساء في أجهزة الحكم وإعطاءهن نسبة 40% علي الأقل في المجلس التشريعي تسعى الدولة بمختلف آلياتها علي تكملة هذا الاستحقاق من خلال تمكين المرأة من تولي الوظائف القيادية والمشاركة الكاملة في صنع القرار وتاكيد مشاركة نسبة النساء المشاركات في الحكم وتفعيل دور التنظيمات النسائية ، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة؛ بجانب وتفعيل دورها داخل المكونات السياسية المطالبة بالتعامل مع المرأة باعتبارها عضو فعال ومؤثر في كيان الحزب وهياكله ومؤسساته، وليست مجرد عنصر ثانوي لا تأثير له وتغيير أدوار وسائل الإعلام لعكس صورة المرأة في الحياة العامة و في مستويات الحكم وإحداث نوع من التنشئة السياسية للرجال وتغيير التوجهات (معتقدات وقيم) نحو الحياة العامة وتنمية المجتمع وأهمية إشراك المرأة في كل ذلك ، أي تحقيق تنمية مستدامة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة (Quality of life) لكل الأفراد، وعليه ستكون أوضاع المرأة أحسن في سياق تنموي تحديثي متكامل ينظر إليها كإنسان منتج وكطاقة خلاقة وقد نالت المرأة في السودان مكاسب عديدة بعد ثورة ديسمبر المجيدة تمثلت في تقلدها لعدد من المناصب التنفيذية العليا على مستوى مجلسي السيادة والوزراء وكذلك مشاركتها الفاعلة في مفاوضات السلام الجارية بين الحكومة مع حركات النضال المسلح وهذا جاء إلتزاماً بإنفاذ ما ورد في الوثيقة الدستورية الانتقالية حقوق المرأة الفقرة (49): قضايا السلام الشامل الفقرات (68 ، (69)،(70). (عدد النساء في المجلس السيادي (2)، مجلس الوزراء (4 وزيرات)، الولايات عدد (2 والية ولاية).

رابعاً :- ما هي السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تنفيذها المرتبطة بتوظيف المرأة على ضوء جائحة كورونا .

توفير دعم لقطاع بائعات الأطعمة والشاي (القطاع غير المهيكل) وإدراجهن في نظام التأمين الصحي. شاركت مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية في الجهود الرامية إلى مكافحة جائحة كوفيد-19 في السودان حيث شكل مجلس الوزراء الحاكم ومجلس السيادة الانتقالي "اللجنة العليا للطوارئ الصحية" لتنسيق كافة الجهود لإحتواء جائحة كوفيد19- و إصدار جميع الإجراءات واتخاذ التدابير المتعلقة بذلك والمتمثلة في الدعم الاقتصادي المباشر،الإجازات مدفوعة الأجر ،خدمات الـتأمين الصحي والمعاشات التقاعدية ، وتكونت

عضوية اللجنة من المؤسسات والوزارات ذات الصلة ومنها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والتي تولت مهام توزيع الأغذية وتقديم الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة خلال الإغلاق الكامل ، كما قامت وزارة الصحة الاتحادية وبدعم من منظمة الصحة العالمية بوضع إستراتيجية لمواجهة الجائحة على مستوى البلاد، تتضمن عدداً من التدابير من قبيل ضمان التنسيق والتخطيط والمتابعة على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى إعداد سبل الرقابة والإشراف، وتجهيز فرق الاستجابة السريعة، والتحقق من حالات الإصابة والتعامل معها، وإنشاء مختبرات وطنية للاختبار، وتقديم الدعم التشغيلي والخدمات اللوجستية.

خامساً :- المعايير والإجراءات التي تم وضعها فيما يتعلق بالحماية المجتمعية للمرأة وتوفير خدمات الرعاية والقدرة على الحصول عليها على ضوء الاستجابة والتأهب لجائحة كورونا وكذلك الاجراءات والسياسات المتخذة

تم إنفاذ عدد من الإجراءات وبرامج الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19 وما يلي مسائل العنف ضد النساء والفتيات خلال فترة الجائحة، تمثلت في خدمات مكافحة العنف المبني على النوع بالتركيز على العنف المنزلي بتوفير خطوط ساخنة للدعم النفسي والتحويل للخدمات الصحية والقانونية ، منح الأشخاص فوق الخمسين والنساء الحوامل المرضعات والأمهات لأطفال أقل من 12 عاما إجازات مدفوعة الأجر، وضع تدابير خاصة لتعزيز حماية النساء والفتيات في وضع الطوارئ الصحية للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد ، منها تقديم دعم فني ومادي للنساء في القطاع غير المنظم في عدد (7) ولايات بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، خدمات الـتأمين الصحي من خلال دعم الجهود القومية في وضع التدابير والاحترازات الصحية ومنها ، تجهيز مراكز العزل بالولايات المختلفة وضمان إنسياب الخدمات وتبسيط تقديمها للمؤمن عليهم بالتركيز على شرائح كبار السن وذوي الأمراض المزمنة وتحسين بيئة العمل وتوفير وسائل الحماية للكوادر الصحية ،هذا بجانب مساهمات القوات الأمنية، وما لعبته من دور فعال في التصدي للجائحة بإنشاء مراكز للعزل، وتقديم الإمْدادات والأموال، ودعم العاملين في المجال الطبي.

فيما يختص بالعنف ضد المرأة والطفل، تم إلغاء جملة من القوانين التي تنتهك وتهين كرامة المرأة أهمها قانون النظام العام لولاية الخرطوم ولتحقيق المساواة أعطي المرأة الحق في السفر بصحبة أبنائها دون إذن من الزوج وتمت إجازة قانون التعديلات المتنوعة والتي ألغت الأحكام المقيدة للحريات للعام2020 وكذلك أجيزت مادة تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للانثي والذي بدوره يمكن النساء من حقوقهن الصحية. كما تم توزيع الحقائب الصحية النسائية على المحاجر الصحية بولاية الخرطوم وبيوت إيواء الفتيات استفاد منها حوالي

(250) إمرأة (مركز عزل جبرة، مركز عزل مستشفي يونفيرسال، مركز عزل برد الضمان، دار الفتيات السجانة، دار الفتيات أم درمان)، كما تم تدشين خط ساخن لتلقى بلاغات العنف المبني على النوع الإجتماعي أثناء الحجر الصحي أثر جائحة كورونا وذلك من أجل الإستجابة للقضايا المتعلقة بالعنف المبني على النوع الإجتماعي والصحة النفسية أثناء الحجر الصحي للحد من انتشاره. تقديم خدمات pss الهاتفية للنساء والفتيات المعرضات للعنف، إحالة العملاء المتصلين إلى خدمات مختلفة عند الحاجة. توثيق القضايا المتعلقة بالحماية والصحة العقلية أثناء الطوارئ فى ولايات(الخرطوم/النيل الأبيض/شمال كردفان/ شمال دار فور/ جنوب دار فور/ شرق دار فور/ غرب دار فور)، تم تدشين حملة إعلامية للتصدي لمسألة العنف المبني علي النوع في ظل جائحة كورونا والحجر الصحي بهدف توصيل المعلومات المتعلقة برفع الوعي المجتمعي حول قضية العنف وتغيير السلوك والممارسات والعادات الإجتماعية تجاه العنف القائم علي أساس النوع الاجتماعي، وتم تكوين لجنة إعلامية لتسيير عمل الحملة الإعلامية مكونة من وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل وإعلاميين وإعلاميات . تم بالتعاون مع شركة رزاز للإنتاج الفني و الإعلامي لإنتاج مواد درامية توعوية للوقاية والحماية من العنف النوعي ، للتلفزيون والإذاعة في الفترة بين 30 ابريل إلي 30 يونيو 2020 وتمثل الإنتاج في الاتي :عدد 12 حلقة إذاعية ،عدد 4 فيديو (animation) ،ملصقات توعوية وإعلانية . تصميم برنامج للاستجابة الفورية في الواتس اب، إشراك المجتمعات في مكافحة العنف من خلال الوسائط الإعلامية المختلفة، زيادة الوعي والمعرفة الدقيقة بالعنف ضد المرأة.

سادسا :- الخطوات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بدعم منظمات المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا

اضطلعت المنظمات غير الحكومية الوطنية و الدولية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني و المجتمعات المحلية، بعدة أنشطة لمكافحة جائحة كوفيد-19، ولا سيما في الولايات، وركزت على الوقاية من العدوى ومكافحتها، وتبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر، والمشاركة المجتمعية، إلزام المؤسسات باتباع جميع إجراءت السلامة الصحية حسب بروتوكولات وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية ،توفير خط ساخن للاستجابة للحوجة المختلفة في أثناء الحظر الشامل كالعلاج الادوية المواد الغذائية معرفة المعلومات او التوصيل

للخدمات، توحيد جهود مبادرات التوعية العامة وتعزيز السلوك الوقائي من خلال إستخدام أنواع مختلفة من الوسائط والقنوات اللإعلامية وبث رسائل توعوية مترجمة بلغة الاشارة لتعزيز السلوك الصحي ودعم النظام الصحي بتوفير المعقمات وتوزيعها و شكلت وكالات الأمم المتحدة العاملة في السودان (منظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، "مجموعة العمل المعنية بجائحة كوفيد-19" لتنسيق جهودها وتقديم الدعم لوزارة الصحة في تنفيذ إستراتيجية البلاد وقد عملت مفوضية العون الإنساني على تنسيق تلك الجهود وتيسير الأنشطة المتعلقة بها.

سابعاً :- الخطوات العملية التي تم اتخاذها فيما يتعلق بجمع البيانات ومتابعة ومراقبة الآثار الاجتماعية والاستجابة لها في ظل جائحة كورونا

شكلت المنصة السودانية لمواجهة فيروس كورونا (SPCC) من خلال مبادرة قام بها ممثلون من المجال الطبي والعديد من شركات الهندسة ومجموعات من القطاع الخاص ومتطوعون من المجتمعات المحلية إلى جانب المنظمات المجتمع المدني سداً منيعاً في مواجهة الجائحة من خلال برامج عملية مثل جمع التبرعات وتدبير المستلزمات والتنسيق بين الجهات التابعة للقطاع الخاص الراغبة في المشاركة، وتتولى المنصة أيضاً إدارة التبرعات سواء كانت أموال أو مواد أو خدمات لتعويض النقص في الأدوية والمعدات ومستلزمات المختبرات ومعدات الوقاية الشخصية ومعقمات الأيدي والصابون، كما شاركت المنصة أيضاً في تأهيل مراكز العلاج والعزل وتجهيزها، وتتبع المنصة السودانية لمواجهة كورونا توجيهات وزارة الصحة الاتحادية والبروتوكولات التي وضعتها.

الخاتمة:

إن توفر الإرادة السياسية في السودان ما بعد ثورة ديسمبر المجيدة والمتمثلة في تطبيق مبادئي الديمقراطية الكاملة من خلال بسط الحريات وإتاحة فرص المشاركة للجميع خاصة النساء على مستوى قمة الهرم السيادي والجهاز التنفيذي ، كما أن الانفتاح الخارجي على مستوى ترقية وتطوير علاقات السودان بمحيطه الإقليمي والدولي وإلتزام الحكومة الإنتقالية بإنفاذ كافة الأطر الإقليمية والدولية في مجال المرأة والشروع في إجراءات الإنضمام إليها ،وإصلاح هياكل الدولة وسياساتها وتشريعاتها ، يفتح المجال واسعاً لتحقيق مفاهيم العدالة والمساواة النوعية في كافة المجالات وأهداف التنمية المستدامة بالتركيز على الهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .